استخدام التسميم السياسي بهدف تفكيك قوى ثورة ديسمبر وتأثيره على التحول الديموقراطي في السودان ورقة علمية مقدمة لمؤتمر الخرطوم الدولي الأول للصحافة والإعلام2018م

د/ راشد محمد على الشيخ

مستخلص:

يختص هذا البحث بدراسة عملية التسميم السياسي الناتجة عن الصراع السياسي أثناء المرحلة الانتقالية في السودان والتي من المفترض أن تصل إلى الغاية النهائية لعملية التغير وهى عملية التحول الديموقراطي، ويحدد هذا البحث الإطار العام لحالة التسمم السياسي التي تعرضت لها قوى الانتقال مما أثر في الوصول للتحول الديموقراطي . مشكلة البحث : هى التسميم السياسي ، وهدفه معالجة حالة التسميم التي تعرضت لها قوى الإنتقال الديموقراطي ، وتنبع أهمية البحث من المرحلة الحرجة التي وصلت إليها قوى التحول الديموقراطي من خلال تعرضها للتسميم السياسي . ما هو التسميم السياسي ؟ وماهى أدواته ؟ ووظائفه ؟ وماهى إمكانية تجاوز حالة التسميم السياسي؟ وما هى علاقة التسميم السياسي بالتحول الديموقراطي ؟ تكمن الإجابات على هذه الأسئلة في الدراسة المستندة **على الفرضيات الاتية :**

1. التحول الديموقراطي هو الغاية النهائية لعملية التغيير في السودان .
2. أدى الصراع السياسي بين مكونات وشركاء التغير في السودان إلى ذيادة دافعية حالة التسميم السياسي بين شركاء التغير وحزب المؤتمر الوطني .
3. أثر تدخل شركاء التغير إلى التعامل السياسي في إدارة المرحلة الإنتقالية على المناخ العام وهيأ المناخ للتسميم السياسي .
4. إستخدمت المنظومات السياسية كافة وسائل الاتصال والتواصل في عملية التسميم السياسي .
5. أدى التسميم السياسي إلى فقدان الثقة في شركاء التغيير لإدارة المرحلة الإنتقالية وكذلك للتحول الديموقراطي . تستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة . وأختتمت الدراسة بتوضيح ما هية التسميم السياسي وآثاره وأسبابه وطريقة معالجة أزمة الدولة السياسية في إدارة المرحلة الإنتقالية ، وكذلك أثر بيئة الصراع على توفير المناخ الملائم للتسميم السياسي. تعتمد الدراسة على عدة محاور منها التسميم السياسي ، والصراع السياسي، والتحول الديموقراطي ، التغيير في السودان ، دور أجهزة ومؤسسات الإعلام في عملية التحول الديمقراطي، التدخلات الخارجية ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الآثار الناتجة من عملية التسميم السياسي على التحول الديموقراطي في السودان وأختتمت الدراسة بعدد من **النتائج والتوصيات**

أهمها :

1.أثرالتسميم السياسي على كافة قوى الإنتقال الديموقراطي وقد ساهم في ذلك عدم الإنسجام والتوافق على الحد الأدنى الذي يفترض أن يحمي التحالف السياسي القائم على رعاية التغيير مما أصاب قوى الثورة (الحرية والتغيير وتجمع المهنيين ولجان المقاومة) بالإنشقاقات العامودية التي قيدت التعامل مع المرحلة الإنتقالية دون النظر إلى إدارة الإنتقال الآمن للوصول إلى التحول الديموقراطي .

اهم التوصيات :

1.إعادة ضبط مسار التغيير في السودان عبر تحقيق الإدارة الآمنة للمرحلة الإنتقالية من خلال المحافظة على المكاسب التي حققها شركاء التغيير ، مع دعم وإسناد الحكومة الإنتقالية حتى تتمكن من إنجاز مطلوبات التغيير في المجال الإقتصادي والأمني والخدمات وتحسين الظروف الحياتية للمجتمع وبخاصة المناطق التي تعرضت للحروب والنزاعات .

الكلمات المفتاحية لهذا البحث هى التسميم السياسي والتحول الديموقراطي والتغيير في السودان.

The use of political poisoning to dismantle the forces of the December 2018 revolution

Dr. Rashid Mohammed Ali E-Sheikh

Abstract:

This research is concerned with studying the process of political poisoning resulting from the political conflict during the transitional period in Sudan, which is supposed to reach the final goal of the process of change, which is the process of democratic transition, and this research determines the general framework for the state of political poisoning that the transition forces were exposed to, which affected access to democratic transformation.The research problem: is political poisoning, and its goal is to address the poisoning situation that the forces of democratic transition were exposed to, and the importance of the research stems from the critical stage reached by the forces of democratic transition through exposure to political poisoning.

What is political poisoning? What are its tools? And its functions? What is the possibility of overcoming the state of political poisoning? What is the relationship between political poisoning and democratic transition? The answers to these questions lie in the study based on the following hypotheses:

1. Democratic transition is the ultimate goal of the process of change in Sudan.
2. The political conflict between the components and part-

ners of change in Sudan led to an increase in the motivation of the state of political poisoning between the partners of change and the National Congress Party.

3. The impact of the intervention of the partners of change to the political dealing in the management of the transitional period on the general climate and the preparation of the climate for political poisoning.

4. The political systems used all means of communication and communication in the process of political poisoning.

5. Political poisoning has led to a loss of confidence in the partners of change to manage the transition as well as to the democratic transition.

The study uses the descriptive and analytical approach and the case study methodology. The study concluded by clarifying what is political poisoning, its effects and causes, and the way to address the state's political crisis in managing the transitional period, as well as the impact of the conflict environment on providing the appropriate climate for political poisoning.The study depends on several axes, including political poisoning, political conflict, democratic transition, change in Sudan, the role of media organs and institutions in the process of democratic transition, external interventions, and this study aims to determine the effects of the process of political poisoning on the democratic transition in Sudan and concluded the study with a number of results and recommendations, the most important of which are:

1.The impact of political poisoning on all forces of democratic transition, and this was contributed by the lack of harmony and consensus on the minimum that is supposed to protect the political alliance based on sponsoring change, which hit the forces of the revolution (Freedom and Change, the Professionals Association and the Resistance Committees) vertical splits that restricted dealing with the transitional period without considering the management of the safe transition to reach the democratic transition.The most important recommendations:

1.Resetting the course of change in Sudan by achieving safe management of the transitional period by preserving the gains achieved by

the change partners, while supporting and supporting the transitional government so that it can achieve the requirements of change in the economic, security and services fields and improve the living conditions of society, especially areas that have been exposed to wars and conflicts.The keywords of this research are political poisoning, democratic transition and change in Sudan .

المقدمة:

تواجه الأطروحات النظرية المتعلقة بالممارسات الديموقراطية تحديات كبيرة منها مدى قدرة المجتمع لقبول عملية التحول الديموقراطي لدوافع تتعلق بالبنية الإجتماعية والتنشئة ، مما يصعب من مهمة التحول في المدى الزمني المطلوب وهذا الأمر يزيد من فرص التدخل الخارجي في تشكيل توجهات النظام السياسي وتحديد إتجاهات التفاعل بناء على رغبة المؤثر الخارجي عبر تشكيل الرأى العام بإستخدام وسائل الإتصال لتغيير التوجهات الداخلية للشعوب فيما يلي أمر تحديد نظام الحكم الوطني ، ويزيد هذا الأمر تعقيداً إرتباطات الدولة بالمجال الإقليمي والثقافة الكلية السائدة لأنظمة الحكم في دول التأثير المفتاحية بالنظام الإقليمي القائم على التحكم في مستوى النمو والتطور .

إن الإفتراض المنطقي لدور الإعلام في عملية التحول الديموقراطي يستند على مجموعة المعارف والمهارات والتجارب القائمة بين المجتمع صاحب المصلحة في بناء الدولة بوصفه البعد الثانى المشكل لمتلازمة الدولة في البناء الهيكلي وبين القائم بعملية الإتصال وهو المحدد لطبيعة ونوعية الرسالة الإعلامية والمكلف من قبل الدولة بالتعامل مع مطلوبات التحول الديموقراطي على إعتبار أن الإعلام يعد من الركائز المؤثرة في إكمال مطلوبات الدولة تجاه البناء الإجتماعي وهو ما يعرف بتأثير القوة الدافعة على عملية التحول والتغيير الكلي من نظام غير ديموقراطي إلى نظام ديموقراطي .

تعريف التسميم السياسي:

التسميم السياسي هو عملية تغيير مواقف معينة وإحلال موافق بديلة لها تتناسب مع مصالح الطرف الذي يقوم بعملية التسميم السياسي ، وغالباً ما تكون عملية التسميم السياسي موجهة إلى أمة أو مجتمع أو سلطة معادية وتستخدم في ذلك كل الأجهزة المتاحة في الدعاية والإعلام للتأثير في نفوس وعقول الأمة والمجتمع وغاية التسميم السياسي هو تحطيم إيمان العدو بقضيته الأساسية التي يؤمن بها ويتبناها مع ضرب الثوابت وإستهداف القيم لزرع الشك في نفوس المجتمع.[1] ويؤثر التسميم السياسي على المواقف الفكرية عن طريق التلاعب بعناصر التكوين المعنوي ، الأمر الذي يلامس التوجيه السياسي للخصم ويعيد الترتيب في عناصر الخصم السياسي عن طريق تبديل الأفكار ومن ثم تفرض على القيم المطلقة والعليا النزول إلى مراتب أقل أهمية.[2]

اما على المستوى الجماعي فإن الأمة التي تخضع إلى التسميم السياسي ينتهي بها الأمر إلى مسح ذاكرتها والتخلي عن حقوقها الأساسية في سبيل حل مشكلتها الإقتصادية والأمنية وتحقيق أدنى معايير التنمية السياسية ، وتتم ممارسة عملية التسميم السياسي عبر أداتين إثنين هما :

1. أداة التضليل الذي يقوم على التوظيف المخالف للواقع والسئ للقيم السياسية وإرتباطاتها الإجتماعية.

2. أداة الترويض التي تجعل تلك القيم والمواقف الجديدة غير مستغربة ومتسقة مع الإطار المراد تغييره

وهكذا يعد التسميم السياسي أحد مكونات التعامل مع عمليات التغيير والصراع عبر إدارة الأفكار من منظور الصراع من خلال تشكيل الإطار الذي ينطلق منه الرأي العام بحيث يتم تشكيل ذلك الرأي بناءً على ما يتوافق مع القيم الجديدة في مواجهة القضايا التي تؤرق المجتمع أو الأمة ، فعملية التسميم السياسي تعني ما تخضع له الذاكرة والوعي من تغيير وإعادة ترتيب .

مفهوم التحول الديموقراطي :

تعتبر عملية البناء الديموقراطي في ظروف تحول الأنظمة السياسية هو أمر مركب ولكنه ضروري وذلك لأن شكل النظام السياسي للدولة يمكن أن يؤدي دوراً أساسياً في إستمرارية وتقدم العملية الديموقراطية وذلك بتوفير آلية مناسبة لإدارة الصراع السياسي.(4) في حدود المناقشات السلمية وهى الوظيفية الإستراتيجية لوسائل الاعلام ، إذ أن المناقشات السلمية تستند على برامج ورؤى يمكن أن تشكل مفاهيم متميزة لإنتاج أفكار ذات مصداقية عالية وهو ما يمكن إعتباره بالاطروحات الحزبية للمنافسة على التعامل مع السلطة من خلال نظام إدارة الدولة .

إن نظام إدارة الدولة هو عملية بناء منفصلة قائمة على أبعاد إستراتيجية تتشكل وفقاً للتفاعل الناتج من تعامل المجتمع مع السلطة ويتطلب إبعاد كافة أجهزة ومؤسسات الدولة عن حالة الصراع السياسي والمنافسة الحزبية حتى لا تتأثر الدولة بالصراع.(5) ومن خلال تحديد المصالح الوطنية للدولة يمكن لوسائل الإعلام أن تتبنى فكرة نظام إدارة الدولة وتسعى عبر البرامج الموجهة إلى تحقيق المصالح الوطنية عبر مناقشة البرامج والرؤى الحزبية المقترحة لتشغيل نظام إدارة الدولة ومن ثم عكس الرؤية الكلية عن مفهوم التحول الديموقراطي عبر تفكيك وحدات التحول من خلال التركيز على التغيير النوعي لفكرة إدارة منظومة الدولة آلياً مع التأكيد التام على سلامة وحدة الدولة أثناء حالة التغيير . ولتجاوز معضلة العلاقة بين مكونات نظام إدارة الدولة وعملية التحول الديموقراطي يمكن تحديد أصل الممارسة الديموقراطية من خلال مرتكزات **النظام الديموقراطي وهى** :

1. عملية إدارة الدولة عبر السلطة هى ممارسة عامة الشعب لحقه في إدارة الدولة (السلطة وسيادة الدولة) .
2. لا يمكن لجميع أفراد الشعب ممارسة السلطة ولذلك يمكن تحديد السلطة النيابية البرلمانية .
3. مستوى الحريات الإعلامية والسياسية .
4. الأحزاب السياسية .
5. تحديد وظيفة الحزب في السطة والمعارضة .
6. إستقلال القضاء.(6)

ويمكن من خلال هذه المرتكزات الستة العمل على تحقيق الآتى :

المصالح الوطنية العليا للدولة وحمايتها من الإنزلاق نحو أهداف التغيير المنشود من نظام غير ديموقراطي إلى آخر ديموقراطي يعمل على المحافظة على الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات وسيادة حكم القانون وممارسة حقوق الإنسان ومكتسبات الأمة .

حماية وتأمين مصالح الدولة من الأطماع الخارجية والإختراق والمحافظة على النسيج الإجتماعى من خلال وجوده على مستوى ممارسة السلطة بالإنابة والتفويض ومقدرته على المراجعة والمحاسبة .

تحقيق عملية التحول الديموقراطي والإستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية والإستفادة القصوى من الموارد المتاحة وتقوية موقف الدولة في مواجهة الصراع الإقليمي والدولي .

مراقبة أجهزة ومؤسسات الدولة بكفاءة وفاعلية عالية مع إبعادها عن التبعية .

التعامل الإيجابي مع المتغيرات المؤثرة لعملية التحول الديموقراطي والتي تتمثل التعددية الإجتماعية والثقافية وتراكماتها السياسية .

تمديد مفهوم الوظيفة الأساسية للحزب السياسي لدوره المحدود في النظام السياسي التنافسي ليشمل كل القضايا التي تهم المجتمع والدولة ومعالجتها عبر برنامج سياسي يمكن الحزب من تمثيل الشعب.(7)

التغيير في السودان :

من خلال نظام سياسي إستثنائى قائم على إدارة مصالح الأفراد الداخلية في الحزب وكذلك الصراع فيما بينهم كان نظام المؤتمر الوطني موجود على مركز السلطة بممارسة الأساليب المتعلقة بالإدارة السياسية والأمنية للدولة والمجتمع ، وعلى أثر الصراع الداخلي بين عناصر التنظيم بدأت التظاهرات الشعبية في مختلف مدن السودان وتكونت على أساسها قوى إعلان الحرية والتغيير وتجمع المهنيين ولجان المقاومة ، وعطفاً على تكامل الأدوار المتعلقة بالصراع السياسي الداخلي والإستراتيجي الخارجي تم التغيير في السودان بدافع التحول الديموقراطي الذي يعتبر الغاية النهائية لعملية التغيير ، ومن خلال التوجه العام لتحقيق غاية التغيير كانت الصراعات بين شركاء التغيير (قوى إعلان الحرية والتغيير وتجمع المهنيين ولجان المقاومة ، والمجموعة العسكرية) والمؤتمر الوطني التي إستخدمت فيها كافة أساليب الحرب النفسية والدعاية المضادة والتسميم السياسي وطرق الأبواب والتكرار وترتيب الأجندة ، وبسب إختلاف التوجهات الفكرية السياسية وتضارب المصالح أصابت الإنشقاقات العامودية قوى الثورة الحية وأصبحت في صراع آخر متعلق بمستحقات إدارة المرحلة الإنتقالية أكثر من التركيز على تحقيق غاية التغيير وهى التحول الديموقراطي ، ويتضح من كل ذلك ضعف الإرادة السياسية للمنظومات السياسية والكيانات والأحزاب من خلال السعي لتحقيق المكاسب الذاتية على حساب المصلحة الوطنية التي تفترض السعي لتحقيق الغاية من التغيير وليس السعي لإدارة التغيير عبر إدارة مؤسسات الدولة بمنهجية الصراع السياسي والذي يشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي للسودان وكذلك يهدد أركان الدولة الثلاثة (الأرض والسكان والسلطة) . وبما أنه قد حدث كل ذلك فإن التغيير قد بدأ وانتهى بالصراع وأثر على إدارة الإنتقال بزيادة دافعية الصراع على الدولة ومؤسساتها والمجتمع.

دور أجهزة ومؤسسات الإعلام في عملية التحول الديموقراطي :

تعتبر وسائل الإعلام من الأدوات الفاعلة في المجال السياسي فهى تعمل على نقل الرسالة المحددة مسبقاً من قبل القائم بعملية الاتصال إلى المتلقى المستهدف بعملية الإقناع وبإعتبار أن وسائل الإعلام تحول هذه المعلومات من خلال مجموعة متنوعة من العمليات الخاصة بصناعة الرسالة الإعلامية ، إذ أنها تعمل على نقل وتحليل الأنشطة الإجتماعية والسياسية ولكنها في ذات الوقت هى جزء من العملية السياسية بإعتبارها من المصادر المتاحة أمام السياسين وقادة الرأي للحصول على المعلومات وتلقي ردود أفعال الجمهور

نحو سياساتهم وقرارتهم ومواقفهم مما يساعد على صنع القرار السياسي، فضلاً عن إعتماد الجمهور عليها في تكوين إعتقاده وإتجاهاته ومواقفه المختلفة إذاء الأحداث والسياسات التي تقع داخل الواقع المحيط به.[8] ويستند دور أجهزة ومؤسسات الإعلام في عملية التحول الديموقراطي على الواقع الظرفي المراد التحول منه إلى تحقيق عملية التحول وذلك من خلال التحقق من وجود عنصر الرغبة في التحول مع قياس إمكانية التحول على أرض الواقع وهى المسار الذي يمكن أن تشوبه بعض التعقيدات المتعلقة بتحديد صلاحية الممارسة الديموقراطية من حيث البنية التحتية للممارسة الديموقراطية والتي تتطلب مستوى من التعليم والمعرفة والإدراك وكذلك تتطلب مجتمع يجيد الممارسة الديمقراطية وأحزاب قادرة على تحقيق الممارسة الديمقراطية وإن لم يتوفر ذلك فعلى وسائل الإعلام إستخدام نماذج أخرى بديلة لزيادة دافعية عملية التحول وذلك عن طريق الضغط المباشر على مراكز القوة الإجتماعية لإنجاز عملية التحول وهنا يمكن لوسائل الإعلام إستخدام أساليب التكرار وطرق الأبواب وغيرها من أساليب التغيير الممكنة.[9] ولدراسة مكون المجتمع السوداني المتعدد إثنياً وثقافياً وعرقياً فإن عملية التحول الديموقراطي تعني له الأمل المطلوب تحقيقه وذلك لما للديموقراطية من قدرة فائقة في تحمل أبعاد الإختلاف الناتج من التعدد وفي ذلك حماية متقدمة من التفكير في النزاعات مالم يشمل التكوين المؤسسي للدولة كليات المجتمع المختلفة ، ونظراً للتعدد السكاني في السودان فإنه وبإمكان أجهزة ومؤسسات الإعلام إستخدام الإرث الثقافي الكلي للمجتمع السوداني وذلك من خلال التعبير عن مفاهيم القوة الإجتماعية والوطنية في السودان وللتأكيد على مبدأ التأثير الإيجابى يمكن العمل على النماذج التالية :

اولاً : الناقد للواقع الظرفي و للماضي :

يمكن لأجهزة الإعلام إستخدام الذاكرة التاريخية لنقد الماضي الذي أهمل بناء الدولة وبناء الأمة (10) في زمن كانت العوامل ذات تأثير محدود وقادت حالة الإهمال إلى فقدان منطق الظل الإستراتيجي (11) الواقي من النزاعات والصراعات والأطماع والذي شكل الواقع القائم الآن بكل تحدياته المنخفضة داخلياً والمرتفعة خارجياً وذلك بتفاعل العناصر المكونة لحالة الدولة والمجتمع مما عرض الدولة لحالات البحث عن مطلوبات البقاء في الصراع القائم على فرضية الحكم والسلطة ، إن هذا النموذج يمكن أن يبين حالة الأخطاء القائمة الآن وإمكانية إدراك التعامل الفني معها من خلال معالجتها على مستوى الأفكار المتكاملة الأنساق عبر الرؤية الإستراتيجية لتحليل الماضي والحاضر للدولة بإستخدام المنهج التحليلي لمكونات الدولة (الأرض والسكان والسلطة) .

ثانياً : المبين للفرص والجاذب للحلول :

يتميز هذ الأسلوب بدرجة عالية جداً من المرونة والقراءة المنطقية لوقائع الأحداث ويمكن إستخدام هذا النموذج لمعالجة إشكاليات التفكير في تحليل الأحداث المتعلقة بالصراع والتنافس وإختلاف الرؤية والتكوين ويمكن من خلاله تبيان الفرص القائمة والمتوقعة وتحديد المساحات الشاغرة مما يجذب كل عناصر التحليل ويمكّن إلتقائها المنطقي ويسهل عملية الحلول المرنة والحلول البديلة في حال تعثرت الحلول المرنة .

إن النموذج المبين للفرص والجاذب للحلول يعبر عن قيمة إيجابية تولد حالة من الدافعية المطلوبة للتعامل مع عملية التحول الديموقراطي ويستقرئ حاجة المستقبل للتعامل مع الحاضر الآن بكل تعقيداته المرتبطة بالماضي والمتأثرة بالمتغيرات الظرفية الداخلية والخارجية .

ثالثاً : النموذج المتميز بالمقارنة والأفضلية :

يتميز نموذج المقارنة والأفضلية بتحديد إتجاهات التطور وذلك عبر رصد مستوى الدول في كل المواقف المشابه من حيث الأبعاد والمتغيرات حيث يوضح مدى التشابه وإمكانية الحلول المجربة ويتسم بالسرعة في إيجاد الحلول وإسنادها بالبدائل وتحديد مرجعياتها من خلال الرصد المسبق لعملية التطور ويعد هذا النموذج من مدارس الحداثة في تقييم مؤشرات الأداء والتحول .

إن النماذج أعلاه تعتبرمن مقومات التعامل الإعلامي مع القضايا الوطنية ذات البعد التعددي الإجتماعي والتعددي الإستراتيجي (الماضي ، الحاضر ، المستقبل) وبما أن القضايا الوطنية تتطلب تحليل ونماذج فإن المقدرات الإعلامية المتوفرة في السودان تتناسب مع مستوى الحرية المتاح الآن وذلك يمهد لعملية التحول الديموقراطي من خلال تحديد مطلوبات الرسالة الإعلامية والتي يفترض فيها إحداث التأثير لإنتاج التحول ، وينبي مراعاة السلوك الإجتماعي العام لإعادة ضبط إتجاهات التغيير إذ أن البيئة الإجتماعية تعد هى المجال النوعي لتأثير الرسالة الإعلامية .

الرسالة الإعلامية الموجهة لدعم عملية التغيير :

لا شك إن رغبة التحول القائمة الآن بعد تجارب لنظم سياسية غير مستقرة تتجه بكلياتها نحو عملية التحول الديموقراطي مما يسهل من مهمة تحديد الرسالة الإعلامية وإمتداداتها وتصويبها نحو الهدف المباشر وذلك عبر الطرق على النافذة الوطنية وأبعادها القيمية في المجتمع ويتطلب ذلك مستوى عالي من الشفافية في السياسات الإعلامية مع تعلية المصالح الوطنية والحديث المباشر لما نفعله الآن على الدولة ومستقبلها السياسي من حيث المفهوم والممارسة لذلك لابد من تحديد الإطار العام للسياسات الإعلامية عبر مرتكزات مهنية محددة على النحو الآتى :

- الشفافية .
- المشاركة وتكافؤ الفرص .
- تمليك الحقائق والمعلومات للرأي العام .
- التاكيد على تكامل سريان الاتصال .
- العمل على القيم الدافعة لمنع الإهتزازات .
- إحترام الرأي والرأي الآخر والإختلاف .
- تقدير المصلحة الوطنية العليا .
- العمل على تقوية الإنتماء القومي ورفع الحس الوطني .

وإستناداً على هذه المرتكزات المهنية يمكن تحديد السياسات الكلية للإعلام على مستوى الدولة ككل ومنها تستقي المؤسسات والأجهزة الإعلامية الخطوط التحريرية للرسالة الإعلامية لكل وسيلة لحفظ خصوصية المؤسسة وجمهورها المتلقي لرسالتها ، وعلينا أن نأخذ في الإعتبارإنعدام إمكانية الدولة القطرية في الحديث عن مفهوم السيادة الإعلامية وعن التحكم شبه الكامل او شبه المطلق في عملية تدفق المعلومات إلى داخلها والعمل على تشكيل عقول أبناء شعبها وضمان ولائهم التام لمصلحتها ومع تعاظم فرص الاتصال أصبح من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التي تصل إلى عقول المواطنين ، وهو ما

يعرف بإنشاء نوع جديد من العلاقة بين الحكام والمحكومين.(12) وبالضرورة تؤثر هذه الرسالة على الجمهور الداخلي وتحد من قدرة الإعلام المحلي في إمكانية إثبات فرضية التحول وذلك نسبة لإرتباط الرسالة الخارجية بعملية فرض رؤية محددة تتعلق بالصراع الإقليمي والمصالح المتضاربة والتحالفات السائدة والمبتكرة . ومن خلال واقع يتشكل من الصراع الداخلي المركب بين قوى الثورة الحية والصراع فيما بينها وبين حزب المؤتمر الوطني والصراع الخارجي المنعكس على الداخل يتجلى إستخدام التسميم السياسي في ضرب عناصر القوة داخل تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير ونسبة لهشاشة التحالف المتكون من قوة الإسقاط تم تسميم التحالف وتناثرت قوته إلى كيانات ضعيفة ومتصارعة فيما بينها وعبر التسميم السياسي إنتقل الصراع من داخل قوى إعلان الحرية والتغيير إلى الكيانات التي شكلت التحالف ، وأصبح تجمع المهنيين محل صراع آخر لمراكز قوة حزبية إلى أن وصل إلى مرحلة الهزيمة المباشرة من خلال التسميم السياسي وسرعان ما تلاشى دوره وتفرق جمعه إلى أدوار وظيفية أسقطت على لجان المقاومة بشكل مباشر وأصبح الدور المركزي في إدارة الحراك الثوري من عناصر لجان المقاومة التي تخطت إنقسامات قوى إعلان الحرية والتغيير و هزيمة تجمع المهنيين ، ولقد إستفاد المنفذ لحملات التسميم السياسي من وجود عناصر قابلة للتفكيك السريع داخل قوى الثورة الحية و تتمثل هذه العناصر في :

1. إرتباط قوى الإنتقال بالعقيدة السياسية التي تقدم التفكير في إدراك مطلوبات التعامل مع الموقف السياسي الذي يضج بالصراع الداخلي والأطماع الخارجية .
2. الإتفاق المبرم بين قوى الثورة يتخذ من نقطة إسقاط نظام المؤتمر الوطني قاسماً مشتركاً للحد الأدنى ، ولم يراعي التعامل مع الدولة ومؤسساتها بعد عملية إسقاط النظام (الفراغ الدستوري والسياسي)
3. طبيعة التكوين النفسي والبيئي للشخصية السودانية والذي يحمل جينات التعامل مع المستحقات الذاتية أكثر من المستحقات الوطنية مما يشير إلى خلل جوهري في التربية الوطنية.
4. التركيز على الصراع القائم على المصالح الذاتية والحزبية من دون مراعاة للمصالح الوطنية العليا.

ومن خلال رصد وإدراك إمكانية التسميم السياسي وتوفر العناصر المساعدة للتسميم نجد أن الطريق إلى نجاح التسميم السياسي كان سالكاً مع وجود المناخ العام الذى هيأ المشهد السياسي لضرب عناصر القوة الإجتماعية للدولة عن طريق تفكيك القوة الداعمة لعملية الإنتقال الديموقراطي وإظهار ضعفها وعبثها بمكونات الدولة والمجتمع ، وتمكن من رسم صورة ذهنية سيئة عن مكونات ومقدرات قوى الإنتقال في تحقيق التحول الديموقراطي وذلك بسبب إستدعائها للصراع في مؤسسات الدولة مما أفقد الثقة فيها وجعلها عرضة للإنتقادات السالبة في وسائل الإعلام ، ويضاف إلى ذلك زيادة التعامل مع نشر التسميم السياسي عن طريق التعامل غير الآمن مع التكنولوجيا من خلال إستخدام التطبيقات المميزة في الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب المحمول مع توفر سلوك جماعي مهيأ على قبول مخرجات صفحات مؤثرة في وسائل التواصل الإجتماعي عمدت إلى تشكيل رأي عام داخل الأبعاد الإجتماعية يعزز من عملية التسميم السياسي وهذا يدل على تباعد المسافات بين القوة الإجتماعية والمنظومات السياسية التي لم تستطيع الدفاع عن

نفسها في مواجهة حملات التسميم السياسي ، وقد ترافق مع كل ذلك إختراق لمنظومة القوة الاجتماعية من قبل أجهزة مخابرات معادية عمدت إلى تفجير العلاقة بين مكونات الأجيال في المجتمع عن طريق تدمير الفئة الشبابية بإظهار التعاطي مع المخدرات والسيولة الأمنية في بعض المناطق . وقد زاد التسميم السياسي من حدة الاستقطاب السياسي والإثني والعرقي والجغرافي والمناطقي والجهوي والقبلي وأظهر تمرد المجتمع على الدولة من خلال التراجع من الإنتماء الوطني الكلي الى الإنتماء المناطقي الجزئي الأمر الذي أظهر بعض الدعوات المطالبة بالإنفصال وتقرير المصير مما يعتبر تهديداً كاملاً للأمن القومي السوداني ، وبتحليل واقع السودان الظرفي الذي تعرض لأكبر جرعات التسميم السياسي فإن درجة التسميم السياسي قد تجاوزت منطق التعامل مع عملية التحول الديموقراطي إلى ضرب الدولة كلياً في أبعادها السياسية والإجتماعية والإقتصادية والأمنية .

إن ما نتج عن التسميم السياسي في السودان أظهر بوضوح تام عدم وجود الرابط الوطني الموحد بين المجموعات السكانية المختلفة وهو أمر يحتاج الى معالجة تستهدف تغيير بعض المحكمات البيئية والثقافية لإيجاد الرابط الوطني الموحد بين عنصر السكان حتى يحمي الدولة من الإختراق عبر الأبعاد الإجتماعية .

التدخلات الخارجية والتسميم السياسي :

يخضع السودان بحكم الموقع الجيوإستراتيجي إلى تدخلات وصراع من القوة النافذة والفاعلة في المجال الحيوي الذي يقع فيه السودان ، ويأتى مفهوم الصراع الإستراتيجي على أساس الموارد الموجودة على ظاهر الأرض (المياه والأراضي الزراعية والثروة الحيوانية) والموارد الموجودة في باطن الأرض (المعادن والنفط والغاز) وعلى أساس الموراد والموقع الجغرافي ينشأ الصراع الإستراتيجي القائم على الأطماع ومجال الدولة الحيوي وخاصة البحرالاحمر أحد أهم الممرات المائية للتجارة العالمية وكذلك القواعد العسكرية ويظهر الصراع على مستوى الدول ذات المصالح الممتدة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبريطانيا والصين وكذلك دول المحور الوظيفي السعودية والإمارت وقطر وبحكم الجوار المباشر فإن مصر تهتم بالعمق الإستراتيجي للسودان من خلال الإرتباط القائم على المصالح الحيوية وما يمكن أن ينشأ عنها من تهديد ، وعلى ذلك فإن تعرض قوى الإنتقال الديموقراطي إلى التسميم السياسي يستند على تضارب المصالح القائمة لكل دولة على حدا مع السودان مما يؤكد على فرضية التعرض لعملية التسميم السياسي بحكم موقف الدول بإتجاه السودان ويظهر ذلك من خلال حالة النظم السياسية المضطربة في تاريخ السودان الحديث ، ويعتمد التسميم السياسي الخارجي على لعب أدوار إستخباراتية داخل جغرافيا الدولة بشكل مباشر مما يعرض النظم السياسية إلى التعامل مع مصالح الدولة الخارجية أكثر من التركيز على مصالح السودان الإستراتيجية وتصل درجة التسميم السياسي الخارجي إلى فرض رؤية معينة قائمة على تركيز المصالح الخارجية أو تهديد وجود النظام السياسي على السلطة مما يؤثر على الانتماء القومي للدولة ويزيد من الإشارات السالبة في وسائل التواصل الاجتماعي على أساس العمالة والإرتزاق الأمر الذي يظهر درجة خيانة ترسم بعناية في العقل الجمعي للسكان المحليين ، إن افتراض التعامل مع أى دولة أو منظمة دولية في حالة عدم الإستقرار السياسي يأتى في إطار التعامل مع فرضيات من خارج الدولة قد لا تتناسب مع مطلوبات السودان في رحلة البحث عن

الإستقرار السياسي وذلك لان مستوى الجهد الإستراتيجي الداخلي لم يصل إلى مرحلة الإغلاق المحكم للتدخلات الخارجية وذلك فإنه يزيد من سعة التسميم السياسي ويعرض قضايا الداخل إلى الحلول الخارجية وهى غير متوافقه مع الحالة الظرفية للدولة لانها تهدد الآخرين إذا ما تجاوزت حالة عدم الإستقرار السياسي . وبالرقم من الجهود الدولية التى تبذلها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في دعم الإنتقال في السودان إلا أن جهود هذه الآلية إصطدمت بحالة الصراع السياسي وأدت إلى أن تركز البعثة الأممية جهودها في التوسط بين الفرقاء السودانيين لإيجاد حل لأزمة إدارة الدولة أثناء المرحلة الإنتقالية ويبدوا أن البعثة الأممية كانت تؤمل في الوصول إلى التحول الديموقراطي في السودان بشكل مباشر من خلال توصيف مهامها والتفويض الممنوح لها من قبل الأمم المتحدة (13) وقد بدأ واضحاً إن المجتمع الدولى ينظر إلى التحول الديموقراطي في السودان على أنه نموذج للتجديد الديموقراطي في القرن الإفريقى ومناطق أخرى (14).

تأثير التسميم السياسي على قوى الانتقال الديموقراطي :

تنطلق كافة المفاهيم المتعلقة بالتسميم السياسي من نقطة جوهرية للصراع السياسي سواء على مستوى السلطة أو النفوذ ، ويظهر سعي المنظومات السياسية في السيطرة على توجيه الرأي العام من خلال خطاب سياسي موجه بقصد التأثير في التوجهات الفكرية للجماهير ، وفي حال وجود تنافس فإن المنظومات السياسية تسعى إلى تشويه برامج الخصم والتقليل من شأنها وذلك عن طريق خطاب سياسي قائم على تصغير أفكار وبرامج الخصم المنافس من دون التركيز على تقوية برامج وأفكار الطرف المهاجم ، وينتج عن هذا الفعل إضعاف الفكر السياسي المرتبط بمرحلة الصراع وهو ما يحدث حالياً من قبل المنظومات السياسية المتنافسة على مجال الرأي العام وبخاصة تلك التي ترى أنها أحق من غيرها في إدارة مؤسسات الدولة أثناء المرحلة الإنتقالية وهو ما يزيد من تعقيدات المشهد السياسي ويساهم في زيادة مساحة التضليل الإعلامي من خلال الخطاب السياسي الموجه للخصم بغرض الإستحواذ على المشهد السياسي .

إن الخيار المتعلق بعملية التحول الديموقراطي ينبغي أن ينتج كفعل ممارسة إجتماعية سياسية قادرة على مخاطبة التنوع ومدركة لطبيعة وتعقيدات البناء الحزبي المتهالك في السودان وذلك نسبة لما وقع على الأحزاب من مظالم كبيرة عطلها عن أداء دورها السياسي في الحياة العامة وفي الوظيفة الديموقراطية بالنسبة للأحزاب ، وللوصول إلى عملية التحول الديموقراطي ينبغي تغيير بعض المحكات البيئة وتصحيح بعض الأوضاع القائمة وذلك عن طريق إتباع المسار الآمن لتحقيق التحول الديموقراطي ، ويتجلى أثر التسميم السياسي في حالة الإنشقاقات العامودية التي ضربت قوى الثورة وغيرت من إتجاه مهامها الوظيفية بتحقيق الغاية من التغيير وهى التحول الديموقراطي إلى الصراع السياسي على السلطة فيما بين قوى الحرية والتغيير مما أرهق مؤسسات الدولة وزاد من تحمل تبعات الصراع عدم مقدرة مؤسسات الدولة فى أداء وظائفها الإستراتيجية الأمر الذي إنعكس على حياة المواطنين بشكل مباشر في الجانب الإقتصادي والأمني ومؤخراً ظهرت المسائل المتعلقة بتخلي الدولة ومؤسساتها عن أدوارها في مجال الصحة والتعليم والنظافة وإصحاح البيئة مما زاد من معناة المواطن وأثرعلى مبدأ الثقة في العلاقة بين المنظومات السياسية والمواطن الذي ينتظر تحقيق غاية الإنتقال بالتحول الديموقراطي .

إن تعرض قوى الإنتقال الديموقراطي (الحرية والتغيير وحلفائها) إلى التسميم السياسي أظهر بجلاء إن أزمة الدولة في السودان تكمن في عدم الإستقرار السياسي والذي يحتاج إلى بناء الدولة الذكية بشرط الإرتباط العضوي التام بين الإستقلال المادي للدولة والبناء الإجتماعي المتطور حتى لا تدخل الدولة إلى الصراع بعناصر التأخر الإجتماعي .

معالجة حالة التسميم السياسي لقوى التحول الديموقراطي في السودان :

هنالك مجموعة من العوامل الظرفية ساعدت على عملية التسميم السياسي وتبدأ هذه العوامل من القوة السياسية التي ترجمت الإحتجاجات إلى عملية سياسية إنتهت بتغيير النظام في الحادي عشر من ابريل للعام 2019 م ، ومن خلال تركيبة هذه القوة غير المتجانسة (15) في الرؤى السياسية فإن الصراع بين معتقداتها السياسية هيأ المناخ للتسميم السياسي مما أثر على إتجاه عملية الإسقاط الكلي للنظام وجعل من عملية التغيير مقصورة على البعد السياسي ولم تتبناها القوة الإجتماعية في المجتمع ، كما أن الإرث الذي خلفته النظم الإستبدادية أكبر من قدرة القوة السياسية في تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير وذلك يرجع إلى طبيعية تكوين التحالف المنقضي على عملية تغيير النظام من دون دراسة إمكانية التعامل في مرحلة ما بعد التغيير ، كما أن مخلفات النظام السابق والمتمثلة في الأزمة الإقتصادية والإدارة الأمنية للدولة قد ضاعف من مهام الحكومة الإنتقالية التي أفتقدت للإسناد السياسي بسب الصراع والتسميم السياسي ، وبالنظر إلى عمق التغيير في السودان فإن الإرتباط الخارجي لعملية التغيير في السودان قد واجه بعض التعقيدات الخارجية والتي فرضت على النظام السابق ، ويعتبر التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن أهم المواقف الظرفية التي واجهتها حكومة المرحلة الإنتقالية وذلك لكثافة التعقيدات السياسية والأمنية في البيئة الحيوية للنطاق الجغرافي في السودان إذ أن حماية مجال السودان الخارجي لم تستطيع النظم السياسية المتعاقبة على الحكم في السودان من حمايته من مخاطرومهددات الصراع الخارجي الذي إنعكس على السياسية الخارجية للسودان مما جعل عملية التغيير في السودان مرتبطة بالظروف الخارجية أكثر من إرتباطها بتحقيق الغاية النهائية من التغيير وهى التحول الديموقراطي والسبب في ذلك يرجع إلى عدم إهتمام التحالفات الإقليمية بغاية التغيير وإنما فقط تعاملت مع مستويات التهديد المحتملة من انزلاق السودان في درجة من مستويات السيولة الأمنية الأمر الذي يهدد مصالح المجال الحيوي لبيئة المصالح لمجموعات التحالفات الإقليمية للسودان

إن اول خطوات الوصول إلى حالة الإستقرار السياسي تتطلب إبعاد كافة القوى السياسية المشاركة في عملية التغيير وذلك لأنها غير متجانسة وتفتقد إلى عناصر الكفاءة والفاعلية في تقديم المصالح الوطنية على المصالح الحزبية ويعتبر مطلب الإسناد السياسي لحكومة المرحلة الإنتقالية في السودان مقدمة لبلورة مواقف القوى السياسية لإنتاج تصور(16) يضمن تحقيق أهداف ثورة ديسمبر وحتى ينتج برنامج متفق عليه من الفاعلين السياسين في المشهد السياسي حتى يتم الإعلان عن الموقف النهائي المعبرعن آمال وطموحات الشعب السوداني والقوة المؤيدة للتحول الديموقراطي في السودان . ويمكن معالجة أثر التسميم السياسي على قوى الإنتقال الديموقراطي عن طريق توسيع قاعدة المشاركة السياسية لأكبرعدد من ألوان الطيف السياسي مع ربط هذه القاعدة بعلاقة تعاقدية (17) بين الأحزاب والقوة الثورية الحيوية لإنجاز مطلوبات إدارة الإنتقال

الآمن عبر نظام إداري للدولة يقوي من الأداء والإنجاز لمؤسسات الدولة .

الخاتمة :

أدى التسميم السياسي إلى إظهار ضعف المنظومات السياسية وذلك عن طريق التأثير المباشر عليها من خلال توفر بيئة ملائمة للتسميم وهى الصراع السياسي الناتج من عدم قدرة الأحزاب السياسية على تلبية مطلوبات البناء التنظيمي الداخلي ، وقد أثر الفكر السياسي الذي تتبناه هذه الأحزاب على جودة مخرجات الممارسة السياسية التي أضعفت مؤسسات الدولة بإسقاط الصراع عليها وإستخدامها كأداة تعامل سياسي بدلاً عن إنتاج نظام إداري يحمي مؤسسات الدولة من الإنهيار نتيجة للمنافسة السياسية التي تستند على الأيدولوجيا الموجهة ، كما إن عدم الإتفاق على المصالح الوطنية العليا للدولة سهل من مهمة الإختراق السياسي والتسميم وضرب العلاقة بين الدولة والقوة الإجتماعية مما قاد إلى عملية توجيه الدولة من الخارج بتوحيد مستوى المصالح الخارجية من دون إعتبار لمصالح السودان الداخلية . إن الواقع الظرفي الذي نتج عن التسميم السياسي لقوى التحول الديموقراطي أثناء المرحلة الإنتقالية أدى إلى فقدان الثقة في المنظومات السياسية وأصبح عجزها واضحاً في تلبية مطلوبات التغيير وأنعكس ذلك على مؤسسات الدولة التى اصبحت غير قادرة على أداء وظيفتها الإستراتيجية وهى خدمة المجتمع والمحافظة على موارد الدولة ، كما أن التسميم السياسي نقل فكرة الصراع السياسي من الصورة الشخصية للأفراد إلى إنتمائتهم المهنية لمؤسساتهم وفي ذلك خطر على المجال العام لسياسات الأمن القومي .

النتائج :

1. أثر التسميم السياسي على كافة قوى الإنتقال الديموقراطي وقد ساهم في ذلك عدم الإنسجام والتوافق على الحد الأدنى الذي يفترض أن يحمي التحالف السياسي القائم على رعاية التغيير مما أصاب قوى الثورة (الحرية والتغيير وتجمع المهنيين ولجان المقاومة) بالإنشقاقات العامودية التي قيدت التعامل مع المرحلة الإنتقالية دون النظر إلى إدارة الإنتقال الآمن للوصول إلى التحول الديموقراطي .
2. أدى التسميم السياسي إلى فقدان الثقة في القوة السياسية التي ترغب في التحول الديموقراطي وباعد المسافات فيما بينها ، مما سهل على النظام السابق بالعودة إلى واجهة المنافسة السياسية عبر إظهار فشل قوى الإنتقال الديموقراطي بانها دون مستوى التأهيل والكفاءة والفاعلية لإدارة المرحلة الإنتقالية
3. أدت التركة الثقيلة التي خلفها النظام السابق إلى ضمور في الفكر السياسي ولم تسطيع قوى الثورة إدارة الأزمة الأقتصادية التي أرهقت المواطنين بالرغم من توفر الكثير من الفرص التي أتيحت للسودان بالإندماج في النظام المصرفي العالمي وإعفاء الديون عبر مبادرة الهيبك .
4. أظهر التسميم السياسي هشاشة البنية التنظيمة للسلوك العام للمواطنين وهو مؤشر يدل على ضعف التربية الوطنية وعدم المقدرة على التمييز بين الصراع على السلطة والصراع على الدولة.

التوصيات :

1. إعادة ضبط مسار التغيير في السودان عبر تحقيق الإدارة الآمنة للمرحلة الإنتقالية من خلال المحافظة على المكاسب التي حققها شركاء التغيير ، مع دعم وإسناد الحكومة الإنتقالية حتى تتمكن من إنجاز مطلوبات التغيير في المجال الإقتصادي والأمني والخدمات وتحسين الظروف الحياتية للمجتمع وبخاصة المناطق التي تعرضت للحروب والنزاعات .
2. مناشدة كافة المنظومات السياسية للخروج من حالة الصراع السياسى عبر توجيهها إلى إنتاج الأعمال المتعلقة بالبناء التنظيمي حتى تتمكن من إنتاج رؤيا سياسية تدعم عملية الإنتقال الآمن حتى تصل الى الغاية النهائية من التغيير وهى التحول الديموقراطي .
3. تقوية مستوى التنظيم الإجتماعي للمواطنين وربطهم بالمصالح العليا للدولة عبر إغلاق محكم لنوافذ الصراع والتسميم السياسي وذلك عن طريق إعادة مؤسسات الدولة إلى وضعها الطبيعي حتى تستطيع أداء مهامها الرئيسية بخدمة المجتمع والمحافظة على إرث وموارد وثروات البلاد.
4. إبعاد مؤسسات الدولة عن الصراع السياسي حتى لا تصاب العلاقة بينها وبين المواطنين من خلال التسميم السياسي المرتبط بالأفراد والمنعكس على العلاقة بين الأفراد والمؤسسات التي ينتمون إليها حتى لا يتأثر المجتمع بالبيئة الكلية لمجال التسميم السياسي .

الهوامش:

(1) علي العسكرى – التسميم السياسي – مقال على موقع اقلام (https://aqlame.com) – 16/1/2023 م – (الساعة العاشرة صباحاً).

(2) محمد جمال القار – المعجم الاعلامي–دار اسامة للنشر والتوزيع – 2010 م –الاردن- ص 75 .

(3) أميرة برحايل – الموسوعة السياسية – أميرة برحايل – الموسوعة السياسية - -itilop//:sptth gro.aidepolcycne-lac – 16/1/2023 م - الساعة العاشرة صباحاً.

(4) راشد محمد علي الشيخ – الإدارة الإستراتيجة ونظام إدارة الدولة - محاضرات نموذجية لقيادات الدولة – غير منشورة – أكاديمية الدراسات الإستراتيجية والأمنية – 2020 م .

(5) حسن علي الساعوري – إستراتيجيات التحول الديموقراطي – مؤتمر قضايا الوفاق والتحول الديموقراطي في السودان – 7/9/2015 – ص 10 .

(6) ليلى سيد مصطفى ارباب – أثر الخطاب السياسي للاحزاب السياسية السودانية في نجاح الممارسة الديموقراطية - مؤتمر قضايا الوفاق والتحول الديمقراطي في السودان – 7/9/2015 – ص247 .

(7) نهى عبدالله شبو – دور الاعلام في التحول الديموقراطي - مؤتمر قضايا الوفاق والتحول الديموقراطي في السودان – 7/9/2015 – ص143 .

(8) جلال الدين الشيخ زيادة – سسيولوجيا الاتصال – محاضرات جامعية – جامعة ام درمان الأهلية – 2008 م.

(9) محمد حسين سليمان ابوصالح – جلسة علمية – حول مؤتمر التخطيط الاستراتيجي – قاعة الصداقة – الخرطوم - 2014 م .

(10) راشد محمد علي الشيخ – تحليل واقع الدولة في السودان – إشكالية رؤية الدولة والسلطة في السودان - محاضرات نموذجية لقيادات الدولة – غير منشورة – اكاديمية الدراسات الاستراتيجية والامنية - الخرطوم– 2020 م .

(11) بوحنية قوى – سلطة الاعلام وقيم التحول في التنمية السياسية – https://www.diae.events – 24/1/2023 م – الساعة الثامنة مساءاً.

(12) موقع الامم المتحدة على الانترنت https://www.un.org/ar/site-index - (الساعة الحادية عشر) 26/1/2022 م .

(13) التحول الديموقراطي في السودان لدعم الحياة – ورقة بحثية صادرة عن ريدريس ومركز SOAS لقانون حقوق الانسان – جامعة لندن – لندن - 2020 م – ص11.

(14) احمد ابراهيم ابوشوك و صلاح الدين الزين محمد – الانتقال الديموقراطي في السودان 2019 م – 2022 م – التحديات والآفاق – مركز الجزيرة للدراسات – على الرابط -.https://studies aljazeera.net/a (الساعة الثامنة مساءاً) - 24/1/2023 م.

(15) بكري الجاك المدني وآخرين – التحول الديموقراطي في السودان : الطريق إلى الأمام – سودان تربيون – على الرابط https://sudantribune.net –(الساعة العاشرة مساءاً) – 23/1/2023م.

(16) عثمان ميرغني – السودان الجمهورية الثانية – نحو دولة حديثة – دار الرواد للصافة والنشر والتوزيع – الخرطوم - 2022 م – ص 75 .